سياسة خصوصية البيانات

لجمعية الدعوة والتعليم باللغات الإفريقية

٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

مـــقدمـــة:

تهدف هذه السياسة إلى حماية البيانات الشخصية لجميع المستفيدين ومنسوبي الجمعية وأصحاب المصلحة، وضمان التعامل معها وفق أعلى معايير السرية والأمان وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعتمدة.

وتتمثـل أهـداف هـذه السياسـة في:

١. حماية خصوصية البيانات الشخصية
٢. ضمان الاستخدام الآمن للمعلومات
٣. الامتثال للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة
٤. تعزيز الثقة بين الجمعية وأصحاب المصلحة

وتطبق هذه السياسة على جميع البيانات الشخصية التي يتم جمعها أو معالجتها أو تخزينها من قبل الجمعية، وتشمل بيانات المستفيدين، والموظفين، والمتطوعين، والمتبرعين، وأي أطراف ذات علاقة.

ويقصد بالبيانات الشخصية كل معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوية الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الاسم، ورقم الهوية، وبيانات الاتصال، وأي معلومات أخرى ذات صلة.

وتلتـزم الجمعيـة بمـا يلي:

١. جمع البيانات لأغراض مشروعة ومحددة
٢. عدم جمع بيانات إلا عند الحاجة
٣. استخدام البيانات للأغراض التي جُمعت من أجلها فقط
٤. الحفاظ على سرية البيانات ومنع الوصول غير المصرح به
٥. اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة لحماية البيانات
٦. كما تلتزم الجمعية بعدم مشاركة البيانات الشخصية مع أي جهة خارجية إلا في الحالات التالية:
٧. وجود موافقة من صاحب البيانات
٨. وجود متطلب نظامي أو قانوني
٩. الحاجة لتقديم الخدمة بالتعاون مع جهات أخرى

ويحـق لأصحـاب البيـانـات:

١. الاطلاع على بياناتهم
٢. طلب تصحيح البيانات غير الدقيقة
٣. طلب تحديث أو حذف البيانات وفق الأنظمة

٤. معرفة كيفية استخدام بياناتهم

وتقوم الجمعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية البيانات، مثل:

١. استخدام أنظمة تقنية آمنة
٢. تحديد صلاحيات الوصول للبيانات
٣. تدريب الموظفين على حماية البيانات
٤. المراقبة المستمرة لأي اختراقات محتملة

وفي حال حدوث أي اختراق أو تسريب للبيانات، تلتزم الجمعية باتخاذ الإجراءات الفورية للحد من الأضرار، وإشعار الجهات المختصة عند الحاجة.

كما تلتزم الجمعية بالاحتفاظ بالبيانات للفترة اللازمة فقط، والتخلص منها بطريقة آمنة بعد انتهاء الغرض منها.

وتعمل الجمعية على نشر الوعي بسياسة خصوصية البيانات بين منسوبيها، وضمان الالتزام بها في جميع العمليات.

وتخضع هذه السياسة للمراجعة والتحديث بشكل دوري، ويتم اعتمادها من الجهة المختصة، ويُعمل بها من تاريخ اعتمادها.